

أقرت «دعم العمالة» و«رعاية المسنين» ورفعتها إلى اللجان المختصة

# «التشريعية» توافق على «العفو الشامل» و«الحريات» وتحيلها للمجلس



دمبارك العرو ودمشام الصالح



دمعبدالله الطريجي ودمخالد العنزي ومهند السايير ودمحمد روح الدين خلال الاجتماع



دمخالد العنزي محمداً

## خالد العنزي: وجهت سؤالاً حول شواغر «الإشرافية»

قال النائب د. خالد العنزي إنه وجه سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. علي المصطفى عن الشواغر في الوظائف الإشرافية في قطاعي التعليم العام والخاص. وقال العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الشواغر موجودة تحديداً في وظائف الموجهين العاميين ومدير إدارة التنسيق ومتابعة التعليم العام

على العمل في الجهات غير الحكومية وإحالتها إلى اللجنة المختصة من جانبه، أوضح مقرر اللجنة النائب مهند السايير أن اللجنة وافقت على الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل بالإجماع، والتوصل بالإغلبية إلى صيغة توافقية ترفع للمجلس في هذا الشأن. وأشار إلى أنه تم إدراج القوانين المتعلقة بالحريات وتعويض المصلحين لعضوية اللجنة المقبلة، مؤكداً أن هذه الاقتراحات تعد أولويات للعديد

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على الاقتراحات بقوانين المتعلقة بموضوع العفو الشامل وإحالتها إلى مجلس الأمة. وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشأن العفو الشامل، مؤكداً أن هذا الاقتراح الذي تبنته اللجنة التشريعية بحقوق الوطنية الشاملة ويتعرض لكل

## مساعد العارضي يستعجل التشكيل الحكومي

أعطت الحق فقط لسمو الأمير في أن تعطى الجلسات لمدة لا تتجاوز شهر شريطة أن يتم تعويض هذه الجلسات. ورأى أن ما يحدث من التفتت على الدستور من قبل رئيس الوزراء بتعطيل الجلسات والتأخير في التشكيل هو التفتت على مواد الدستور الذي لم يعط رئيس الوزراء حق تعطيل جلسات مجلس الأمة ولا تعطيل القوانين. ومن جهة أخرى قال العارضي إنه وعدد من النواب وجهوا أكثر من 650 سؤالاً برلمانياً ولم ترد الحكومة إلا على 58 سؤالاً فقط. بالإضافة إلى وجود ما يقارب 400 اقتراحاً بقانون وبرغبة لزالته في أرجل لجان المجلس لم تناقش أو تقر بسبب هذا التعطيل. واعتبر أن رئيس الوزراء هو من يعطل القوانين ومنها قانون العفو الشامل وقانون إسقاط القروض وكذلك القوانين التي تهم الشارع الكويتي، مؤكداً أن «المحاسبة عن ذلك ستم من خلال استجوابه القادم».



مساعد العارضي

الجديدة، هناك مخالفة للمادة 87 من الدستور والتي تؤكد على ضرورة عدم تجاوز مدة الأسبوعين لتشكيل الحكومة». واعتبر أن هناك تعهداً من رئيس الوزراء في ذلك التأخير حتى تعطى جلسات مجلس الأمة، لافتاً إلى أن الدستور الذي تأخر التشكيل الذي سمح بتعطيل جلسات المجلس. وأضاف أن المادة 181 من الدستور توضح أنه حتى في حالة الأحكام العرفية لا يجوز تعطيل جلسات المجلس، وكذلك المادة 106 من الدستور

طالب النائب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالإسراع في تشكيل الحكومة وعدم تعطيل جلسات مجلس الأمة. وقال العارضي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تأخر التشكيل الحكومي ساهم في عرقلة مناقشة وإقرار القوانين التي تهم الشارع الكويتي. وأوضح أنه «بعد مرور أسبوعين من تكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومته

اقترح تخفيض القسط الإسكاني إلى 100 دينار شهرياً

## سعود أبو صليب: إلغاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

### جرائم تقنية المعلومات



سعود أبو صليب

قدم النائب سعود أبو صليب اقتراحاً بقانون لإلغاء القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك لصياغته غير المضبطة ووجود الحاجة إلى تنظيم مجال تقنية المعلومات. وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي: - المادة الأولى: يلغى القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

إليه نصها الآتي: «وعلى أن تكون قيمة الاستقطاع الشهري للقرض الإسكاني بواقع 100 دينار شهرياً». - المادة الثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. - المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: حيث إن للتشريع ضوابط وأصولاً وقواعد يجب الالتزام بها من أجل حماية الحقوق والحريات العامة، وحتى لا تكون التشريعات غير المضبطة وسيلة لإهدار الحقوق بحجة تنظيمها. وعلى الرغم من وجود حاجة لتنظيم مجال تقنية المعلومات إثر التطور التقني الكبير الذي طرأ، إلا أن التشريع المراد إلغاؤه جاء في مجمله، بصياغة غير مضبطة وبقيود غير مستحقة، وتوسع في التجريم على نحو يخل بالحقوق الحرة، مما رثى معه إلغاؤه. كما قدم النائب سعود أبو صليب اقتراحاً بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (28) من القانون (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية السكنية، يقضي بتخفيض القسط الإسكاني ليصبح 100 دينار شهرياً مراعاة للظروف المعيشية للعائلات الكويتية. وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي: - المادة الأولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار

## حمد روح الدين: الإسراع بإعادة المواطنين



حمد روح الدين

لم يكن لديهم علم بهذه الأمور ولو كانوا يعلمون بهذا الأمر لما سافروا من الأساس. ولفت إلى أن العالقين في الخارج أغلبهم مرضى أو مرافقون للمرضى أو طلبة ولم يذهبوا للسباحة، مبيناً أن هناك قصصاً ومآسي من المواطنين في الخارج وعلى الحكومة التدخل والإسراع بإعادتهم.

طالب النائب د. حمد روح الدين الحكومة بضرورة مراجعة قرار وزير الصحة الذي ترتب عليه إلغاء كل الرحلات الجوية إلى الكويت، وأن تتخذ الحكومة تدابير عاجلة لعودة المواطنين من الخارج. وأضاف روح الدين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن وزير الصحة أصدر قراراً

من دون دراسة أبعاده وتأثيره على المواطنين، مشيراً إلى أن سعر تذكرة الطيران بلغ أكثر من ألف دينار - أن وجد موعد قريب - بالإضافة إلى زيادة تكلفة تمديد حجز الفنادق، متسائلاً: من يتحمل هذه التكلفة؟ وقال روح الدين: إن الحكومة ملزمة بأن تتكفل بعودة المواطنين من الخارج، مشيراً إلى أن أغلب المواطنين

## بدر الداهوم: شكوى رفع الحصانة كيدية

وقال الداهوم: «تكلت مع وكيل وزارة الداخلية عصام النهام بشأن هذا الضابط ولا أدري ما الذي حصل معه، ولذلك هذه الجهات والتحريات بوزارة الداخلية إذا كانت تتعامل مع الناس بالإنصاف بهذه الصورة فإن المسؤولية تقع على عاتق وزير الداخلية». وطالب وزير الداخلية الشيخ ناصر العلي بإفادته عن الإجراءات التي تمت بحق هذا الضابط حتى لا تتكرر هذه القضايا مع مواطنين آخرين وسياسيين ويتم تفتيق قضايا لهم بسبب تحريات باطلة.

يدخل إلى مقر المباحث الإلكترونية، مبيناً أنه طلب من وكيل النيابة أن يحضروا أي دليل يستدلون به على ادعاء ضابط المباحث بما فيها الكاميرات الموجودة في مبنى المباحث الإلكترونية وتحديد الوقت والتاريخ الذي يدعي ضابط المباحث أنه حضر فيه». واعتبر «أن هناك تواطؤاً من هذا الضابط مع الشاكي، وقد شرحت الموضوع للإخوة في اللجنة التشريعية واعتقد أنهم سيخذون القرار المناسب تجاه هذه الشكوى الكيدية التي بنيت على الافتراء والكذب والتزوير».



بدر الداهوم

قال النائب د. بدر الداهوم إنه حضر اجتماع لجنة الشؤون التشريعية أمس لأخذ إفادته بشأن طلب رفع الحصانة عنه في قضية إعادة نشر تغريدة مسيئة في حق الشاكي، موضحاً أنه شرح للجنة ملامسات القضية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن. وأكد الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الشكوى المقدمة ضدي بإعادة تغريدة لحساب يدعي الشاكي أنها إساءة للشاكي «شكوى كيدية». وأضاف: «تم سؤالني في النيابة عن هذه القضية،

وأملك الشجاعة وليست لدي مشكلة أن أقول إنني قمت بهذا العمل لو كنت فعلاً قمت به، وسبق أن تكلت في إحدى الندوات عن الشاكي وتم رفع قضية وحصلت على حكم بالبراءة في درجات التقاضي الثالث ونهتني عن الشكوى المدني وتم رفض الدعوى المقدمة بحقني». واعتبر الداهوم «أن هناك تواطؤاً من قبل ضابط مباحث ادعى زوراً وبهتاناً في تحرياته بأنني حضرت إلى مقر المباحث وأقررت بأنني أعدت نشر هذه التغريدة من حسابي الشخصي في تويتر لكن هذا كله ادعاء باطل».

## عادل الدمخي: العفو الشامل مطلب.. يجب إقراره

وبين الدمخي أن التصويت على كرسى رئاسة المجلس يجب أن يكون ضمن خطة الإصلاح السياسي فلا ضير في ذلك ونحتاج الشفافية أيضاً في ميزانية الدولة ونريد الأرقام الصحيحة لكي نعرف والشعب الكويتي شعب واع ويجب أن تراجع قوانين الحريات لأنها باتت قضايا مستحقة. وقال الدمخي إن الكلام عن حل غير دستوري هو انقلاب على العقد الذي يربطنا فهذا الأمر مرفوض وعلى الشعب الكويتي أن يواجه هذا الأمر أن حاولت الحكومة اللجوء إليه. وأضاف الدمخي: قدمنا قانوناً لإنشاء لجنة لإدارة الأزمتان فنتحسب الاحترام والمفاعل النووي وأزمة البترول وللأسف الدولة ليست لديها هذه

وقضية الإصلاح تعتمد على وجود مصلحين ضد الفساد ولهذا يجب عدم التخلي عنهم حتى يعودوا إلى وطنهم. واعتبر أن قضية التركيبة السكانية وغسيل الأموال هي من بين القضايا التي تحتاج إلى معالجة وليس كما يتم التعامل معها فهي قضايا مستحقة يجب وضع حد لها حفاظاً على سمعة الكويت وإحقاقاً للحق. وتابع أن المرحلة الحالية بحاجة إلى قوانين إصلاحية ونحن بحاجة إلى رئيس وزراء لا يخافون في الله لومة لائم والتردد في القرار ومجاملة الفاسدين لا تبني تنمية فهناك أموال يجب أن تسترجع. وقال الدمخي إن محاولة مواجهة المصلحين في الحكومة تم استخدامها في السابق وهي



دمعادل الدمخي

أكد النائب السابق د. عادل الدمخي أن العفو الشامل أصبح اليوم مطلباً شعبياً لإخواننا الشرفاء سواء كانوا في تركيا أو من ظلمتهم القوانين التي شرعت في مجلس 2012، وذلك بهدف تحجيم الناس وتكثيم الأفواه. وقال الدمخي في اللقاء المقترح الذي عقد في ديوان فايز الزعبيوط بمنطقة سعد العبدالله «سبق لي أن تبينت قانونين وتكلمت مع سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، رحمه الله، فلم أتبرأ من إخواننا وأن كان رئيس المجلس هو من تزعم وحشد لإقرار هذا القانون. وأضاف الدمخي أن قضية العفو هي قضية المصلحين وهي جزء رئيسي من الإصلاح فهم من وقف ضد الفاسدين

وأعلن بنك الكويت الدولي عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارته للدورة الحالية «عضو مكمل»، وكذلك على مقعد العضوين المستقلين، على أن تبدأ مدة العضوية اعتباراً من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة العادية باختيارهم وتنتهي هذه المدة بانتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة. فعلى من يرغب في الترشيح لأياً من العضويتين أن يتقدم بطلب ترشحه على النموذج المعد لذلك، على أن تتوافر فيه الشروط المحددة بالقواعد والضوابط الواجب توافرها بموجب القانون وقرارات وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة. وتُقدم طلبات الترشيح مرفقاً بها كافة المستندات المطلوبة والمؤيدة لاستيفاء تلك الشروط إلى أمانة سر مجلس إدارة البنك بالمركز الرئيسي والكاين في مدينة الكويت شارع أحمد الجابر بالبرج الغربي من مجمع البنوك المشترك - دروازة العبدالرزاق - الدور 15، وذلك خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق 10 فبراير 2021 وحتى يوم الأربعاء الموافق 24 فبراير 2021 فيما بين الساعة الثامنة ونصف صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً. للاستفسار يمكن الاتصال على الهاتف رقم (22311462). والله ولي التوفيق

أول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز

